CESMA
Center of Strategic Studies on the Maghreb
مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي
Centre d'Etudes Stratégiques sur le Maghreb

مذكرة التفاهم بين تونس والإتحاد الأوروبي حول الشراكة الإستراتيجية و الشاملة

تقدير موقف

مركز الدراسات الإستراتيجية حول المغرب العربي
2023

مقدمة

بعد كثير من التردد والانتظار والتأجيل والنقاشات وطلبات التعديل، أمضت الحكومة التونسية أخيرا وبتاريخ 16 جويلية 2023 على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي بعنوان مذكّرة " **التفاهم** ". الحقيقة أن إمضاء هذه المذكرة يفتح نظريا مسار علاقات جديدة بين الطرفين، حيث ينقلهما من وضعيّة الأزمة الصامتة و الشباك الدبلوماسي المنضبط اللّذان طبعا بوضوح مرحلة ما بعد 25 جويلية 2021، إلى ما يشبه التحالف المعلن تحت عنوان التفاهمات الإستراتيجية. يفترض ذلك نظريّا أن تغيّرا كلّيا في المقاربة الأوروبية "للحالة" التونسية قد حصل، وأن ما كان يسمى أزمة شاملة قد تحولت إلى شراكة شاملة. بمقتضى ذلك تحول الموقف التونسي الرسمي من العناوين السيادوية ورفض التدخل الأوروبي في الشأن التونسي، وضرورة عدم اعتبار المهاجرين غير النظاميين مجرد أرقام، إلى ملية تبنّ كاملة للمقاربة الأوروبية لهذه الظاهرة وانخراط فعلي في الإستراتيجية الأوروبية العامة تجاه عدد من الملفات الإقليمية والمشتركة

و بالرغم من أن الأمور بدت في مرحلة ما ميؤوسا منها، وابتعدت فرضية إمضاء الجانب التونسي على المذكرة في أكثر من مناسبة بالرغم من الزيارات المتعددة للمسؤولين الأوروبيين، تلك الزيارات التي كانت تحمل معنى الإلحاح والضغط على الجانب التونسي، فقد شكل إمضاء التونسيين لهذه المذكرة نوعا من المفاجأة حتى لدى منتقدي الحكومة، بسبب ما اعتبر و أن الجانب التونسي قد أعطى للأوروبيين عبر نص المذكرة أكثر مما كان يطلبه الأوروبيون، وبسبب إمكانيات الضغط التي كان بإمكان تونس استغلالها من أجل ترفيع ثمن إمضائهم على النص النهائي. و بالفعل، فقد كان من المنتظر أن ينطبع تناول الرأي العام التونسي، بمختلف مستوياته، للمذكّرة بحالة الاستقطاب السياسي الحادة في البلاد بين مؤيّد و معارض لنظام الرئيس قيس سعيد. لكن الأمر تحول إلى نوع آخر من الاستقطاب بين مؤيّد للاتفاقية يرى فيها نجاحا تونسيا، ومعارض يعتبر أن تونس قد استجابت للأولويات الأوروبية وخضعت لطريقة الأوروبيين في ترتيب المشاكل الإقليمية. اعتبر المؤيدون، وهم في الغالب رسميون أو مساندون سياسيون للرئيس قيس سعيد أن الاتفاقية مجزية، وأنها حققت تحولا في طبيعة العلاقات مع الشريك الأوروبي نقلت تونس إلى وضعية الشريك الإستراتيجي مقابل ثمن معقول في ملف الهجرة غير النظامية، مع احترام أوروبي للممكن تونسيا وفي حدود خطوط حمراء نجح في فرضها. من جانبهم يرى المعارضون للاتفاقية أن نصها النهائي عكس موقفا تفاوضيا تونسيا شديد الضعف، حيث سقطت كل المقاربات السيادية الوطنية بالموافقة الكاملة على المقاربة الأوروبية الأمنية لقضية الهجرة غير النظامية

في مقابل ذلك، فأن القراءة الموضوعية الهادئة لمذكّرة التفاهم التونسية الأوروبية تفترض في حدّها الأدنى المحافظة على مسافة منهجية تمكّننا من تجاوز سطوة المعطى السياسي الداخلي ، على أهميته الجوهرية، نحو تشبيك مجموعة المعطيات التي فرضتها السياقات الداخلية و الإقليمية و حتى الدولية على طرفي الاتفاق باختلاف بنيتها أكانت سياقية موضعية أو إستراتيجية شاملة وعلى اختلاف طبيعتها أكانت أمنيّة أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية الخ .

من هنا تطرح الورقة التالية على نفسها مهمة تقدير موقف موضوعي بخصوص المذكّرة الممضاة بعنوان الشراكة الإستراتيجية، عبر مساءلة الوثيقة من ثلاث زوايا نظر أساسية : السياقات المنتجة للاتفاق (I) و مدى موضوعية انتظارات كل طرف منها(II)وصولا إلى إمكانيات تطبيقها (III).

I
السياقات المنتجة للمذكّرة : تفاهمات الضرورة

تخضع مذكّرة التفاهم بقوّة إلى راهنية السياقات التي رافقت بلورتها و التي تمثّل بالضرورة المحدّد الأول في تشكّل الموقف التفاوضي لطرفي الاتفاق، أكانت هذه السياقات داخلية خاصة بوضعية كليهما، أو إقليمية تخص موقف بقية الأطراف الإقليمية المعنية، أو حتّى دوليّة بحكم ارتباط الاتفاق بشكل جوهري بجغرافيا سياسة المتوسّط و الصحراء الإفريقية كمنطقة نفوذ و صراع متنام بين القوى الدولية الأساسية .

في المحصّلة يبدو السياق المنتج للمذكّرة محكوما بأربعة معطيات أساسية يتعلّق بعضها بالحسابات الأوروبي الخالصة، ويرتبط بعضها الآخر بالوضع التونسي بصفة أساسية .

1- أوروبيّا :

-مثّل وصول تحالف يميني شعبوي متطرّف بقيادة جورجيا ميلوني إلى الحكم في ايطاليا، ثالث اقتصاديّات المنطقة الأوروبية و أكثر أجزاء الجغرافيا الأوروبية تأثّرا بمسألة الهجرة غير النظامية العلامة الأبرز لموجة الصعود الواضح، و إن بحدّة مختلفة من دولة لأخرى، للقوى اليمينية وقوى يمين الوسط في مجمل دول القارة. وبالفعل فقد شكّل تضخيم و مركزة إشكالية الهجرة غير النظامية واستتباعاتها الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية، المعرّف الأساسي في الخطاب السياسي لهذه القوى وعروضها الانتخابية. ساهم ذلك في تكثيف الحاجة الأوروبية لتفاهمات عمليّة عاجلة حول مسألة الهجرة غير النظامية يمكن تسويقها و تثمينها انتخابيا لدى رأي عام داخلي بميول يمينية قومية متعاظمة، و تمكّن بروكسل، ثانيا، من احتواء الجموح السيادوي الانعزالي لحكم اليمين الفاشي في ايطاليا و الذي كان الموقف السلبي من المنتظم الأوروبي أبرز روافعه، مع ما حمله ذلك من أزمة ثقة متزايدة بين "عاصمتي الهجرة غير النظامية" في القارة باريس و روما. انعكس ذلك نوعا من التسليم الضمني الأوروبي بالأولية أو الوصاية الايطالية على مسألة الهجرة غير النظامية تجسّد في المحصّلة في التخلّي عن المحدّدات التقليدية، الحقوقية و الإنسانية و السياسية، للتعامل الأوروبي مع مسألة الهجرة غير النظامية من إفريقيا، لصالح مقاربة موغلة في البراغماتية تتمثل في جوهرها في محاولة إيجاد جغرافيا أمنية عازلة لهذه الظاهرة على الضفة الجنوبية للمتوسّط.

-جاءت التغييرات السريعة التي حملتها الانقلابات العسكرية المتتالية في دول جنوب الصحراء كأحد العناوين الأساسية للصراع الأوروبي/الروسي المتفاقم على وقع الحرب الأوكرانية، لتكثّف من حاجة الأوروبيين الماسّة لتثبيت موطئ قدم أو ما يشبه منطقة انسحاب آمنة لهم على الضفّة الجنوبية للمتوسّط في مواجهة ما يتوقّع من ارتدادات مباشرة لهذه التغييرات على الداخل الأوروبي في اتجاهين يصبّ كلاهما في مسألة الهجرة غير النظامية. فهذه الانقلابات تهدّد بانهيار كامل للوضع الأمني و الإنساني في هذه الدول (السودان مثالا) ينعكس تفاقما لموجات الهجرة و النزوح من وعبر هذه الدول تضاف إلى عوامل التهجير الأخرى المناخية منها و الاقتصادية بالخصوص. ثانيا أن هذه الانقلابات تحدث ضمن خط جيوسياسي ناظم يتمثّل في رفض الانقلابيين للنفوذ الفرنسي في مقابل استبداله هيكليا بدعم روسي معلن وغير معلن على المستويين السياسي والدبلوماسي ، ولكن كان واضح على المستويين العسكري و الأمني. يؤدّي ذلك بالنتيجة إلى إضعاف القدرة الأوروبية على التدخّل الاستباقي ضمن جغرافيا تلك الدول، و تباعا إلى تنامي المخاوف الأوروبية من تعاظم قدرة الروس على الإمساك بورقة الهجرة غير النظامية إن عبر التحكّم في مسالكها الجغرافية أو عبر شبكات التسفير كورقة ضغط إستراتيجية على الأوروبيين.

2- تونُسيّا :

مثّلت الحالة التونسية في المقابل، كما تبلورت في أزمة اقتصادية و سياسية شاملة بعد مرور ما يقرب من سنتين على حكم الرئيس قيس سعيّد، رجع الصدى المناسب للحاجة الأوروبية الماسة في تركيز جغرافيا أمنية عازلة للهجرة غير النظامية على الضفّة الجنوبية للمتوسّط، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معطيين موضوعيين.

-ضعف فرص الوصول إلى تفاهمات سريعة مع بقية دول العبور أي ليبيا و الجزائر (و بدرجة أقل المملكة المغربية)، إن لأسباب تتعلّق بالوضع الداخلي المفكّك و غياب مفاوض مركزي في ليبيا، أو بالنظر إلى بنية العلاقات الإستراتيجية المعقّدة تقليديّا مع الجزائر و صعوبة أو استحالة اقتصار التفاوض معها على اتفاقيّات مجتزأة تخص الهجرة غير النظامية دون سواها و لا تتوسّع إلى مواضيع أكثر مردوديّة بالنسبة للمفاوض الجزائري على غرار ملف الصحراء الغربية و ملف الطاقة الخ.

-لأن تونس التي مثّلت بالفعل منذ 2011 دولة العبور الأولى للهجرة غير النظامية (المحلية والإفريقية) من جنوب غرب المتوسّط نحو أوروبا، متجاوزة بذلك ليبيا (33 ألف مهاجر غير شرعي من تونس في مقابل نحو 27 ألف من ليبيا منذ بداية سنة 2023) ، فقد بدت نظريا في موقع تفاوضي يجعلها الأحوج إلى انجاز تفاهمات سريعة مع الشريك الأوروبي التقليدي. بدت تونس بالفعل الأكثر قابليّة وبالتالي استعدادا للانخراط في مقاربة تفاوضيّة تبادل يّة transactionnelle مجتزأة حول الهجرة غير النظامية، وهو ما يحيلنا إلى الانتظارات الموضوعية لكل طرف من الاتفاق، أو ما يسعى إلى تحقيقه بالفعل من التفاهمات المذكورة.

II
انتظارات طرفي المذكّرة : تفاهمات الحد الأدنى

تطرح المذكّرة بصفة جوهريّة السؤال حول شكلها القانوني، كونه المحدّد الأوّلي للالتزامات الحقيقية التي سيتحملها طرفاها، ومن ثمّة لطبيعة المنتظر فعليّا و موضوعيا منها. تتخّذ مساءلة المذكّرة من حيث شكلها أهمّية قصوى بالنظر إلى الغموض الذي تثيره الصيغة القانونية لهذه الاتفاقات التي وردت تحت مسمى **"مذكّرة تفاهم"**، وهو ما يجعلها من منظار القانون الدولي في درجة أقل من المعاهدات الدوليّة بما يفترض لدخولها حيز النفاذ من شروط شكلية، إن من حيث المفاوضات (وجود وثيقة تفويض تحدّد الجهة الرسمية المفاوضة عن كل طرف و مدى صلاحياته التفاوضية) أو من حيث إجراءات المصادقة والتي لا تكتمل بمجرّد توقيع الطرفين على المعاهدة بل بالعرض على السلطة التشريعية المختصّة، ثم الختم من قبل رئيس الجمهورية ثم النشر.

وفي ظل غياب ما يفيد باتجاه الطرفين إلى اعتماد متبادل لهذا المسار القانوني، تبدو فرضيّة أن المذكّرة من فئة الإعلانات السياسية المشتركة والتي لا ترتّب بالضرورة التزامات قانونية واضحة وذات صبغة تنفيذية، الأقرب إلى واقع الحال. تتعزّز هذه القراءة بالنظر إلى الصياغة اللغويّة لمعظم أجزاء المذكّرة و التي جاءت فضفاضة مائعة لا يستدلّ بها بسهولة على الالتزام التنفيذي القابل للتطبيق، على غرار **« يجتهد الطرفان»، «يعمل الطرفان»، «يؤكّد الطرفان»** الخ من العبارات. كما أن الالتزام الأوروبي بدعم مباشر للتوازنات المالية العمومية في تونس و الوارد في العنوان الأوّل من المذكّرة تحت مسمّى **«الاستقرار الاقتصادي»**، جاء بدوره فضفاضا، مفتوحا، غير محدّد بقيمة مالية، ومشروطا بما تسمّيه المذكّرة **« مرافقة إصلاحات اقتصادية و اجتماعية تونسيّة »** و هو ما يدفع بقوّة إلى التساؤل عن حقيقة ما حصل عليه أو ما ينتظر كل طرف الحصول عليه من توقيع المذكّرة.

يستجيب الشكل القانوني الفضفاض للتفاهمات إلى ثلاث محدّدات أساسية :

-**أوّلا**، إلى انعدام الرغبة الحقيقية لدى الطرفين في التقيّد بالتزامات متبادلة، صارمة و طويلة الأمد، انعكاسا لما يبدو من جهة أولى ضعفا في منسوب الثقة الأوروبية في صلابة الوضع السياسي للنظام الحاكم في تونس، و تباعا في قدرته على تطبيق المهام المطلوبة فيما يتعلّق بالهجرة غير النظامية لجهة انخراط الأجهزة الصلبة للدولة فعليّا في مثل هذا المجهود و قدرة النظام على تحمّل الانعكاسات الاجتماعية و الأهلية و الأمنية لمثل هذه المهام. أما من الجانب التونسي فيبدو ذلك الطابع الفضفاض والمائع انعكاسا لعدم رغبة الطرف التونسي في **«التورّط»**، فعليّا في المقاربة الأوروبية لملف الهجرة بما تحمله من تناقض صارخ مع الخطاب السيادي و القومي المقدّم من النظام الحاكم أوّلا وأمام فشل الطرف التونسي في استخلاص التزامات مالية أوروبية واضحة ومجزية فيما يتعلّق بالمفاوضات التونسية مع صندوق النقد الدولي و الدعم المباشر لميزانية الدولة .

من هنا يبدو الاتفاق الذي يعلن عن نفسه استراتيجيّا أقرب في الواقع إلى الالتزام السياسي المرحلي المحكوم في المحصّلة براهن المشهد السياسي في تونس و ايطاليا أساسا، و الذي قد يذهب بمجرّد تغيّر السلطة الحاكمة في البلدين.

-**ثانيا**، تعكس المذكّرة غياب رؤية متكاملة للطرف الأوروبي تجاه مسألة الهجرة غير النظامية ضمن مقاربة إستراتيجية شاملة للعلاقات مع إفريقيا، وبالتالي حقيقة المنتظر أوروبيّا من التفاهمات مع الدولة التونسية بكونها مجرّد بحث عن انجاز اتفاقات معاملاتيّة des accords transactionnels محدودة في مسألة الهجرة غير النظامية تمكّن من إحياء ما يسمّى بالجغرافيا الأمنيّة العازلة أو الدولة الآمنة من خارج المجال الأوروبي, في مقابل دعم مالي مباشر للتوازنات الماليّة للدولة المعنيّة، أي عمليّا لانجاز نوع من أنواع الاتفاقات الخدمية مع النظام التونسي على شاكلة المال مقابل الحراسة .

-**ثالثا**، يعكس شكل التفاهمات من جهة وغياب التزامات أوروبية واضحة فيما يتعلّق بدعم مالي و اقتصادي واضح المعالم و ذي معنى للطرف التونسي من جهة أخرى، حقيقة ما ينتظره هذا الأخير من المذكّرة والذي يمكن تلخيصه في مطالب سياسيّة ثلاثة. أوّلا في إسقاط االمشروطيّة الديمقراطية الأوروبية la conditionnalité démocratique التي مثّلت السبب الأساسي في تدحرج العلاقات إلى مستوى شبه الأزمة مع عواصم القرار الأوروبي على غرار برلين و بدرجة اقل و إن كانت واضحة، مع باريس. ثانيا، في تشبيك العلاقات التونسية الأوروبية عبر إطلاق مسار تفاوضي طويل الأمد تكون المذكّرة إعلانا عن انطلاقه، و هو ما يسمح للنظام بتحقيق حد معقول من المقبوليّة السياسية و تعزيز وضعه الإقليمي و الدولي أمام تعمّق واضح لحالة التوتّر أو الجفاء مع بعض أهم الشركاء التقليديين في الغرب (الولايات المتحّدة، باريس و برلين أساسا) و المغرب العربي (طرابلس و الرباط)، في مقابل عجز السلطات عن تركيز دعم منهجي واضح و حاسم من دول الخليج العربي بكونها مانحا أساسيّا في مواجهة أزمة مالية واقتصادية شاملة.

ثالثا، في الإيحاء بنجاح المفاوض التونسي في الخروج من مربّع الضغوط الأوروبية من أجل انخراط كامل للبلاد في المجهود الأوروبي الأمني ضد الهجرة غير النظامية، ونجاحه في استدرار دعم أوروبي شامل لتونس في ملفات الاقتصاد و المال و الطاقة و الهجرة النظامية دون أثمان تونسيّة واضحة.

يبدو المتوقّع أوروبيّا إذا، تحقيق قبول أو بداية انخراط تونسي شامل في مكافحة أزمة الهجرة غير النظامية فيما يبدو تصديرا أو تونسة لأزمة هي في المحصّلة أوروبية خالصة. و يبدو المقابل تونسيّا مقتصرا، إلى حد الآن على الأقل، على تحقيق مقبوليّة سياسية أوروبية تمكّنه من مواجهة أزمة داخلية شاملة و وضع إقليمي متدهور، **فما هي إمكانيات التطبيق ؟**

III
فرص التطبيق أو مطبّاته

تبدو المذكّرة في ظل ما تقدّم من معطيات أقرب إلى إعلان سياسي مرحلي ما دون الاستراتيجي و أقل بكثير ممّا تعلنه من شمولية، لكنّها تؤدّي بالحد الأدنى إلى إعلان انخراط رسمي للدولة التونسيّة بشكل فعلي في المجهود الأوروبي لمكافحة الهجرة غير النظامية، بما يعني انتقال الموقف التونسي من قضيّة الهجرة من مجرّد دولة عبور أو مرور إلى طرف أساسي في حل أزمة تنشأ آلاف الكيلومترات جنوب حدودها و تنتهي في أوروبّا، مع ما ينجرّ عنه بالضرورة من مطبّات يمكن إجمالها في خمس نقاط أساسية

-**أوّلا**، أن مطلب إرجاع المهاجرين الأفارقة غير النظاميين لبلدانهم كجزء أساسي من الاتفاق، يرتّب بالضرورة مجهودا أمنيّا، وربّما عسكريّا، إضافيا هائلا على السلطات التونسية و يفترض وجود إمكانيات لوجستيّة (ضبط، نقاط تجميع، مطارات بحماية أمنية، طائرات إضافية، خطوط جويّة، مرافقة أمنيّة للرحلات الخ) و ماليّة ضخمة تفتقر إليها الدولة التونسية، فضلا عن وجوب وجود اتفاقيات واضحة بين تونس و الدول الإفريقية المعنيّة. و في ظل غياب كل أو جل هذه الشروط في واقع الحال، تصبح المخاوف من فرضيّة توطين المهاجرين غير النظاميين على الأراضي التونسية أو التحوّل إلى تركيز ما يشبه مخيّمات التجميع الدائمة، مشروعة. ينجر عن ذلك بالضرورة نتائج خطيرة على الوضع الأمني والأهلي والاجتماعي في البلاد، مثلما حصل في مدينة صفاقس .

-**ثانيا**، أن ذهاب تونس لعقد تفاهمات ثنائية، ذات طابع أمني في جوهرها، مع الاتحاد الأوروبي بشكل أحادي منعزل عن بقيّة الفاعلين الإقليميين الأساسيين في المسألة و بالخصوص الاتحاد الأفريقي و ليبيا والجزائر اللّتان تشكّلان دول المنفذ لهذه الهجرة نحو تونس، يهدّد في مرحلة أولى بتعمّق حالة الفتور التي تسود علاقات الدولة التونسيّة مع جل هذه الأطراف و تدحرجها إلى ما يشبه عزلة إقليمية على وقع ملف مركزي بالنسبة لهذه الدول، ما قد يدفعها في مرحلة متقدّمة إلى ردّة فعل عكسيّة تؤدّي بالنتيجة إلى تفاقم **«تسرّب»** الهجرة غير النظامية إلى البلاد .

-**ثالثا**، أن انخراط تونس في مثل هذه التفاهمات في ظل وضع اقتصادي و مالي هو أقرب للانهيار و حاجة متفاقمة للحصول على تمويلات مباشرة للميزانية أمام العجز الواضح عن تطبيق خطط إصلاح اقتصادي حقيقية، يهدّد بصفة جديّة بتطوّر تطبيق الاتفاق إلى شكل من أشكال الريع الإقليمي أو الدولي، أي إلى مربّع يجعل من الحراسة الأمنيّة للحدود الأوروبية المصدر الأساسي للتمويل بالعملة الصعبة بالنسبة للدولة التونسيّة، بما لذلك من استتباعات مؤسّساتيّة جذريّة خصوصا فيما يتعلّق بتوازنات القوى الداخلية بين المؤسّسات الأمنية والعسكريّة من جهة وبقية دوائر ومؤسّسات الحكم في البلاد وما يمكن أن يؤدي ذلك كله إليه من تأثيرات على طبيعة النظام السياسي .

-**رابعا**، أن غياب إجماع أوروبي واضح حول مذكّرة التفاهمات قد يؤدّي إلى تعطيل تمريرها على البرلمان الأوروبي وإبقائها مجرّد حبر على ورق، يبقى أحد أبرز الفرضيّات المطروحة. ويظهر في هذا الصدد بالخصوص الموقف الملتبس لباريس وبرلين، عاصمتا القرار الأساسيتان داخل الاتحاد الأوروبي، من المذكّرة. ففيما يؤشّر الغياب اللافت للفرنسيين عن مسار المفاوضات و التوقيع و تعمّدهم، على ما يبدو، عدم بلورة موقف رسمي واضح، عن تحفّظ باريس على المذكّرة، تطوّر موقف برلين الرسمي نحو التعبير عن معارضة واضحة لمبدأ الاتفاق وإعادة طرح الشرط الديمقراطي كمحدّد مبدئي لالتزام أوروبي واسع مع تونس فيما يبدو تأكيدا لتشبّث برلين بموقفها التقليدي الرافض للمسار السياسي في تونس منذ إعلان التدابير الاستثنائيّة قبل نحو سنيتين .

-**خامسا،** أن موضوعيّة المنتظر أوروبيّا من الاتفاق لجهة القدرة الفعليّة لأجهزة الدولة في تونس على ضبط أعداد المهاجرين غير الشرعيين، يمثّل في حد ذاته محلّ شكوك جدّية بالنظر إلى المعطيات الميدانية. في هذا الصدد تؤشّر بيانات وزارة الداخليّة الايطالية مثلا إلى زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين غير النظاميين نحو أراضيها عبر الطريق التونسية. قدّرت هذه الزيادة إلى حدود شهر جويلية حسب نفس البيانات، بنحو 350% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، في مقابل استقرار لطريق شرق ليبيا و هامشية الطريق الجزائرية. من هنا تبدو فرضية انهيار سريع للاتفاق أمام عجز الطرف التونسي فعليّا عن ضبط الهجرة غير النظامية نحو أوروبا وافتقاره للحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، الأقرب إلى واقع الحال.

خاتمة

تمثل مذكرة التفاهم التونسية الأوروبية في المحصلة نتاجا لحاجيات متبادلة، ذات طابع سياسي أساسا، ما يجعل كل طرف يصل في النهاية إلى المقاربة الأمنية الكلاسيكية لظاهرة الهجرة غير النظامية. وبغض النظر عن توضح انعدام إجماع أوروبي على نص الإتفاقية ما يعيق تبنيه من المؤسسات الإتحادية، وبالتالي إيفاء المفوضية الأوروبية بالتزاماتها المالية المحدودة أصلا بمقتضى نص الإتفاق، فإن المعطيات الموضوعية تجعل الطرف التونسي غير قادر فعليا في المقابل على الإيفاء بالتزاماته المذكورة في النص.

يبحث قيس سعيد عن ترسيخ حالة المقبولية الإقليمية للنظام الفردي الذي يضع أسسه منذ سنتين، لكن سياسته تجاه هذه المسألة بينت التناقضات الشديدة بين الخطاب السيادوي الذي رفعه باستمرار، وإدعاء تبني مقاربة إنسانية مندمجة لظاهرة الهجرة غير النظامية، وما أمضت عليه السلطات التونسية فعلا. بالتوازي مع ذلك، تجد تونس نفسها بسلوكها الإنعزالي تجاه بيئتها المباشرة في حالة توتر بارد مع دول الجوار وداخل المنتظم الإفريقي، مما لا يعد فعلا بإيقاف تيار الهجرة غير النظامية الوافدة إليها من جهة، ويمنع في الوقت نفسه إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم بالنجاعة المتوقعة. إن النتيجة الأكثر احتمالا بناء على ذلك هو تحول تونس إلى أرض تجميع وربما توطين بحكم الواقع لطالبي اللجوء، ما يعد بتفاقم عجز الدولة التونسية عن الإفلات من استتباعات ذلك كله اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.